

المصرف العراقي للتجارة (TBI): دراسة تحليلية



أ.د عبدالحسين جليل الغالبي / كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
أ.د فلاح حسن ثويني/ كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية
الباحث: مصطفى محمد ابراهيم / البنك المركزي العراقي

المصرف العراقي للتجارة (TBI): دراسة تحليلية

أ.د عبد الحسين جليل الغالبي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

أ.د فلاح حسن ثويني / كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الباحث: مصطفى محمد ابراهيم / البنك المركزي العراقي

6

المصرف العراقي للتجارة TBI :دراسة تحليلية

أ.د عبد الحسين جليل الغالبي/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة
أ.د فلاح حسن ثويني/ كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية
الباحث: مصطفى محمد ابراهيم/ البنك المركزي العراقي

الطبعة الأولى 2020 م
القياس: 14.5×21
عدد الصفحات: 77
نشر وتوزيع
مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز



ص.ب. 252



009647826222246



info@alrafadaincenter.com



www.alrafadaincenter.com



مجموعه الفرق - الجدة - بغداد
حي الحور - بغداد - العراق

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
7	الرؤية
7	الرسالة
7	الاهداف
8	الوسائل
9	الملخص التنفيذي
13	المقدمة
15	المبحث الاول: الصيرفة التجارية والمصرف العراقي للتجارة TBI
21	المبحث الثاني : المصرف العراقي للتجارة..التأسيس والنشاطات
34	المبحث الثالث:المصرف العراقي للتجارة:الوضع المالي وتقويم الاداء والمعوقات
73	الخاتمة
76	المصادر

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK) ، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السلم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صناع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عددا محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح

القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل الإلكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزاً حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر. لم يكتفِ المركز بالتواصل الإلكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدستور والبترول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها. فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والاكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطرافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتساهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشاركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنه يتوسل الوسائل الاتية:
- إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
- إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
- عقد اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
- عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
- إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
- عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنياً أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

الملخص التنفيذي

تأسس المصرف العراقي للتجارة لتنفيذ العمليات المالية المترتبة على الاستيرادات والصادرات في التجارة الخارجية للعراق بموجب امر سلطة الائتلاف رقم (20) في عام 2003 وتولى المصرف إدارة المعاملات مع الشركات الأجنبية من الجوانب المالية فضلا عن فتح الاعتمادات ومتابعة انجاز الصرف من صندوق تنمية العراق (DFI) استنادا الى امر تأسيسه. ولا بد من المرور على الدعم الدولي الذي جاء من اكثر من (134) مصرفا عالميا ليشكل شبكة من العلاقات المالية مع العالم، ومن بين المصارف والبنوك العالمية الكبرى والمراسلة له مصرف JP Morgan Chase و Standard Chartered .

ان هذه العلاقات المالية سهلت للمصرف الحصول على الكثير من التسهيلات الائتمانية على الرغم من كل الظروف التي كانت تحيط بالعراق والظروف الأمنية والسياسية التي يمر بها، ولم تقتصر اعمال المصرف على التجارة الخارجية بل زاول وبنجاح أعمال الصيرفة بوصفه مصرفا تجاريا محليا حكوميا مستقلا واخذ موقعه ليس فقط بين المصارف المحلية بل حتى بين المصارف العربية والعالمية ، وقد أوصل خدماته إلى مختلف محافظات البلد من خلال فروعه المختلفة ومكاتبه لتقديم خدماته الى المؤسسات الحكومية والشركات والأفراد .

يدار المصرف من مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء هم كل من رئيس المجلس وممثلين من مجلس الوزراء ووزارات المالية والنفط والتجارة . ويقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية

لذباتنه والتي يأتي في مقدمتها استخدام بطاقات الدفع الالكتروني والذي كان سابقا في التعامل بها على المستوى المحلي مقارنة بالمصارف التجارية العراقية الى جانب مهام خدمة الحوالات المالية الصادرة الى الخارج والواردة منه، وكذلك يقدم التسهيلات الائتمانية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية وفتح الحسابات الجارية والتوفير والعمل على المساهمة في توطين رواتب موظفي المؤسسات الحكومية والخاصة للمساهمة في تنفيذ خطة البنك المركزي العراقي في توسيع الشمول المصرفي وتوسيع نطاق التعاملات المصرفية لتصل الى مختلف شرائح المجتمع العراقي وكذلك يقدم المصرف العديد من الخدمات الأخرى لذباتنه.

ولابد من التنويه الى ان المصرف ومع تزايد انشطته قد عمل على زيادة رأسماله عدة مرات لتقوية مركزه المالي وإضفاء الثقة على تعاملاته الخارجية والداخلية فضلا عن الاحتياطات الساندة له التي يحتفظ بها من الأرباح غير الموزعة ، فقد توسع في زيادة رأسماله من (100) مليون دولار عند التأسيس حتى وصل إلى (مليار) دولار في عام 2014 والى (1.75) مليار دولار عام 2018 ثم إلى (3) مليار دولار في آذار 2020.

وقد وضحت جوانب تقويم أداء المصرف وجود نسب عالية للسيولة لديه والتي تؤشر خط ضمان للمودعين وتلبية طلباتهم في الحسابات الجارية والتوفير ويمكن النظر إليه على انه انحسار في الإقراض ومنح الائتمان من قبله، وكذلك فيما يتعلق بمؤشر الربحية فإنها كانت عالية مقارنة براس المال إذ بلغ متوسطها للمدة 2014 – 2019 حوالي (20.6%) وكذلك في مقياس معدل

العائد على الودائع الذي بلغ متوسطه (2.05%) ومعدل العائد على الاستثمارات بنسبة (4.53%) . وكانت نسبة الإيرادات أيضا مقبولة اذ بلغت مقارنة بالاستثمارات والقروض حوالي (8.23%) ومقارنة بالودائع (3.57%)، ويمكن ان يرجع تدني نسبة الاستثمارات إلى الودائع إلى كبر حجم الودائع فضلا على ان الإيرادات لم تكن عالية جدا بسبب قلة الائتمان الممنوح الذي يمكن ان يعزى الى مشاكل التخوف من عدم التسديد والمخاطر التي تحيط به.

أما مؤشر توظيف الأموال فان معدل متوسطات المعايير الخمسة المستخدمة للفترة المدروسة بلغ (31.1%) والذي يشير إلى أن التوظيف يمكن ان يكون أفضل بالرغم من التوسع الذي يحاول المصرف جني العوائد منه. ولابد من التركيز على مؤشر متانة راس المال الذي جاء عاليا مقارنة بالائتمان النقدي الذي بلغ متوسطه (42.06%) وكذلك مقارنة بالودائع (13.75%) الذي تجاوز المقاييس العالمية. وقد تم تطبيق نظامي (UBPR) و (CRAFTE) في تقويم الأداء على مصرف التجارة العراقي وكانت نتائجهما مرضية في اغلب المعايير.

ولابد من الإشارة الى ان المصرف بوصفه جزءاً من القطاع المصرفي فقد عانى من العديد من المشاكل التي كان في مقدمتها عدم وجود المؤسسات المصرفية الساندة وضعف الكثافة المصرفية والمشاكل القانونية والقيود والضمانات العالية التي يجب ان تفرض على المقترضين ومشاكل عدم التسديد والتلكؤ التي تعاني منها المصارف ووجود القطاع المنافس من المؤسسات والمكاتب غير الرسمية التي تستحوذ على عمليات مصرفية ضخمة

فضلا عن مشكلة الفساد المالي والإداري التي طالت إدارات عالية المستوى في المصرف، الى جانب المشكلة واسعة الانتشار وهي ضعف الوعي المصرفي بين المواطنين.

وبناءً على ما تقدم فان الدراسة وفي ضوء المعايير انفة الذكر تقترح التوسع في الائتمان ومنح القروض للشركات والأفراد للمشروعات الإنتاجية وذلك لتخطي الوضع الاقتصادي الراكد الذي يمر به البلد نتيجة أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط والمشاكل الأخرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

وللتخلص من السيولة المتركمة لدى المصرف التي أشرت وجودها المعايير المدروسة ، وكذلك التوسع في عدد الفروع المصرفية له للوصول إلى اغلب المدن والاقضية المهمة التي لا توجد له فيها فروع لإيصال خدماته المصرفية الى المواطنين وتحقيق أكبر قدر من الشمول المالي (Financial Inclusion) لمنافسة المصارف الحكومية والأهلية هناك والتي تمتد فروعها الى ابعد المناطق لاسيما الرافدين والرشيدي وكذلك لاستيعاب أكبر عدد من الموظفين والعاملين للتقليل من البطالة وأيضا الوصول الى هذه المناطق لمساعدة موظفي القطاع الحكومي والخاص في توطين رواتبهم عليه ، ولا بد من العمل على نشر أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات الحكومية المهمة لتسهيل استلام الموظفين لرواتبهم منها وما يحققه ذلك من عوائد للمصرف.

المقدمة

تعد المصارف التجارية العاملة في العراق من بين أقدم المصارف في المنطقة اذ ترجع بداياتها الى العام 1892 وبذلك فان تاريخها يرجع إلى ما قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة فضلا عن تاريخ العمل المصرفي الذي يرجع الى عصور موغلة في القدم من أيام البابليين وحضارات ما بين الرافدين ، لذا فانه ليس من المستغرب ان تجد هذا النشاط يتجدد كلما ضاقت به الظروف .

وعلى الرغم من السيطرة الحكومية التي دامت لما يقرب من عقدين على الصيرفة التجارية التي كانت بداياتها في تأميمات عام 1964 التي قيدت عمل الصيرفة التجارية الأهلية وقضت عليها نهائيا عام 1974 اذ احتكر القطاع الحكومي قطاع الصيرفة التجارية وسلمه لصالح مصرف الرافدين ولكن في التسعينات ومطلع الألفية الجديدة وبعد تغيير 2003 فان القطاع التجاري الخاص او الأهلي اخذ ينشط ومن بين المصارف التي أخذت دورها في هذا الميدان وان كان مصرفا حكوميا هو المصرف العراقي للتجارة (Trade Bank Of Iraq) الذي اخذ على عاتقه القيام بالعمليات المالية الخارجية فضلا عن الداخلية بعيدا عن

المشاكل المالية التي كان يعاني منها مصرف الرافدين والرشيد التي ورثها من النظام السابق والمديونية التي تثقل كاهلها .
ويعد هذا المصرف نواة للصيرفة التجارية العراقية الحديثة نظرا للشركات مع مؤسسات مالية دولية كبيرة لها تأثيرها في السوق المصرفي العالمي ، وأيضا للدعم الدولي خاصة في بداية التأسيس .

وستركز هذه الدراسة وفي ضوء المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها نشاط المصرف رغم حدائته وعلى جوانب القوة والضعف فيه من خلال استخدام مختلف معايير تقويم الأداء المصرفي لإعطاء صورة واضحة عن أدائه وأنشطته إلى جانب بيان علاقاته مع المصارف العالمية وهيكله وفروعه وموقعه بين المصارف المحلية الحكومية والأهلية.

المبحث الأول: الصيرفة التجارية والمصرف

العراقي للتجارة¹ (TBI)

أولاً- مرحلة التأسيس (المصارف الأجنبية والحكومية والخاصة)

لقد تأسس البنك العثماني في بغداد في العام 1892 كنوانة اولى للنشاط المصرفي العراقي على الرغم من رأسماله البريطاني, وأعقب ذلك افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1912 والبنك الشاهنشاهي الايراني عام 1916. وفي عام 1935 تأسس أول مصرف حكومي عراقي تخصصي هو المصرف الزراعي الصناعي والذي تشعب عام 1946 إلى مصرفين الأول المصرف الزراعي والثاني المصرف الصناعي. وبحلول عام 1941

1 - انظر:

د.عبدالحسين الغالبي و د.كاظم الاعرجي ، اساسيات النقود والبنوك، مطبعة النبراس، النجف الاشرف، 2015.

د. فلاح حسن ثويبي ، الموجز في تطور النقود والمصارف في العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد حتى الألف الثالث بعد الميلاد ، ط1 ، دار الرفاه للطباعة والنشر ، بغداد ، 2010 . ص 191 .

أسس أول مصرف حكومي تجاري عراقي هو مصرف الرافدين برأس مال تأسيسي قدره (نصف مليون دينار) وتلاه في العام 1954 إنشاء أول مصرف أهلي عراقي هو مصرف الاعتماد.

ثانيا- مرحلة احتكار الحكومة للنشاط المصرفي في العراق

بعد نمو القطاع العام نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي للدولة و بعد عام 1958 وما تلاه من انقلابات اتخذت السلطة قرارا بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع الخاص. وفي منتصف عام 1964 خضعت المصارف في العراق الى تغيير شامل من خلال تامين المصارف التجارية, وفي هذا الاتجاه جاء ضمن اهداف التاميم منح السلطات الواسعة للبنك المركزي للهيمنة على القطاع المصرفي, بهدف احكام الرقابة على المصارف الخاصة لا سيما الاجنبية منها, فقد صدر قانون مراقبة المصارف رقم (197) لسنة 1964 في اليوم السابق للتاميم, وكان من ضمن الأهداف التي جاء بها تامين المصارف التجارية في العراق هو تكوين وحدات مصرفية كبيرة, وهنا خولت المؤسسة العامة للمصارف التي تولت مهمة الإشراف وتنظيم نشاط المصارف التجارية إلى جانب البنك المركزي

العراقي صلاحية إجراء عملية (الدمج المصرفي) (*) حيث شهدت هذه الفترة زيادة عدد المصارف التجارية والمتخصصة إلا انه في العام 1967 أصبح عدد المصارف بعد أول عملية للدمج أربعة مصارف هي مصرف الرافدين والبنك التجاري العراقي وبنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد. كما خضعت المصارف التجارية لعملية دمج اخرى وكذلك المصارف المتخصصة في عام 1970 فاصبح عدد المصارف التجارية العاملة في العراق مصرفين فقط وهما: مصرف الرافدين والمصرف التجاري.

وكانت آخر عملية دمج شهدها الجهاز المصرفي هي دمج مصرف الرافدين والمصرف التجاري بمصرف واحد سنة 1974 وأصبح المصرف يعمل باسم مصرف الرافدين براس مال قدره 30 مليون دينار. وقد تم تأسيس مصرف حكومي جديد هو مصرف الرشيد عام 1988 والذي تم بشطر مصرف الرافدين من حيث الفروع والمنتسبين لإبعاده عن المديونية الحكومية

(*) الدمج المصرفي: هو عملية توحيد مصرفين او اكثر تحت ادارة واحدة عن طريق تحويل الاسهم او بشراء الموجودات وتحمل الالتزامات.

للخارج التي كان ينوء بثقلها مصرف الرافدين بوصفه المصرف الحكومي الوحيد .

ثالثا- مرحلة نمو النشاط المصرفي الأهلي مرة أخرى

عاد مبدأ التخصصية إلى الظهور في بداية التسعينات من القرن العشرين وعلى اثر ذلك صدر القانون رقم (12) لسنة 1991 بتعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم 64 لسنة 1976 الذي بموجبه منحت أجازات التأسيس للمصارف الأهلية على شكل شركات مساهمة خاصة بدأت بمصرفين عام 1992 ووصلت إلى (19) مصرفا عام 2003.

رابعا- مرحلة ما بعد 2003 التحرير المصرفي

في هذه المرحلة تطور عمل المصارف الأهلية اذ شهدت صدور قوانين جديدة لتنظيم العمل المصرفي فضلا عن صدور قانون جديد للبنك المركزي العراقي، وقد ارتفع عدد المصارف الخاصة في نهاية عام 2006 ليبليغ (25) مصرفا أهليا برؤوس أموال بلغت مع المصارف الحكومية قرابة (1) تريليون دينار بعضها بمشاركة أجنبية لان بعض هذه المصارف كان فروع لمصارف أجنبية. ولغرض تسليط الضوء على هيكل الجهاز

المصرفي وموقع المصرف العراقي للتجارة فيه فقد تم التركيز على المدة 2014 – 2018 ونلاحظ ان المصرف قد احتل نسبة مهمة من عدد الفروع للمصارف الحكومية بعمره القصير مقارنة مع المصارف الحكومية الأخرى العريقة وأيضاً مقارنة مع المصارف الاهلية فكانت النسبة تتراوح بين (4-5.8)، وقد عمل على تشغيل نسبة مهمة من العاملين وصل الى (7.1%) في عام 2018 من عدد الموظفين في المصارف الحكومية بمجملها (14.3%) مقارنة بعدد المتوظفين في كل المصارف الاهلية. اما نسبة راس ماله الى نسبة راس مال المصارف الحكومية فقد وصلت النسبة الى (80.8%) في عام 2018 وهي نسبة عالية جداً تعكس قوة ومتانة المركز المالي له ووصلت الى (14.3%) مقارنة بكل المصارف، اما من حيث الموجودات فقد شكلت نسبة (28.8% من موجودات الجهاز المصرفي الحكومي برمته) واكثر من (100%) من موجودات المصارف الاهلية كلها. ان هذا الموقف في عدد الفروع وعدد الموظفين وراس المال والموجودات يعد نقطة قوة لهذا المصرف كونه احتل مكانة مرموقة في السوق النقدية العراقية وحصّة سوقية لا باس بها خلال فترة وجيز من تأسيسه.

جدول (1) هيكل الجهاز المصرفي العراقي مع التركيز على المصرف العراقي للتجارة (TBI) للسنوات 2014-2018

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات	
7	7	7	7	6	حكومية	عدد
64	62	58	50	50	اهلية	المصارف
431	430	413	405	424	حكومية	عدد الفروع
433	413	453	425	524	اهلية	
25	24	23	21	21	العراقي للتجارة	
5.8	5.6	5.6	5.1	5	نسبة العراق للتجارة الحكومية	
5.8	5.8	5.1	4.9	4	نسبة العراق للتجارة الاهلية	
19677	20792	20765	20603	18987	حكومية	عدد الموظفين
9898	9715	9397	9289	9742	اهلية	
1415	1256	1055	1019	1016	TBI	
7.1	6	5.1	4.9	5.4	نسبة العراق للتجارة الحكومية	
14.3	12.9	11.2	11	10.4	نسبة العراق للتجارة الاهلية	
3401.6	3376.6	2301.6	2251.6	1501.6	حكومية	راس المال
11749.7	11097.9	9525.3	7920.8	7604.2	اهلية	(مليار
2750	2750	1750	1750	1000	TBI	دينار)
80.8	81.4	76	77.7	66.6	نسبة العراق للتجارة الحكومية	
23.4	24.8	18.4	22.1	13.2	نسبة العراق للتجارة الاهلية	
95061.6	131354.9	197603.9	200537.3	204547.3	حكومية	الموجودات (مليار دينار)
28109.6	25039.3	23758.7	22461.2	22274.5	اهلية	
27366.7	25336.2	24970.9	28957.5	37145.9	TBI	
28.8	19.3	12.6	14.4	18.2	نسبة العراق للتجارة الحكومية	
97.4	101.2	105.1	128.9	166.8	نسبة العراق للتجارة الأهلية	

المصدر: - البنك المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات 2014-

2018

- النسب المئوية تم احتسابها من قبل الباحثين

المبحث الثاني: المصرف العراقي للتجارة .. التأسيس والنشاطات

أولاً- التأسيس:

تأسس المصرف العراقي للتجارة (TBI Trade Bank of Iraq) في عام 2003 ، وهو مصرف حكومي مستقل تأسس في 17 / 7 / 2003 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 20 لسنة 2003 ، وحصل المصرف على إجازة ممارسة العمل المصرفي من قبل البنك المركزي العراقي بتاريخ 18 كانون الثاني 2004 ومركزه الرئيس في مدينة بغداد²، بهدف القيام بتسهيل عمليات التجارة الخارجية للعراق ، برأسمال مدفوع مقداره 100 مليون دولار ، ليؤدي دوراً كان يقوم به البنك المركزي العراقي قبل عام 2003 وفق مذكرة التفاهم والمتمثل بإدارة الشؤون المالية للعقود التي تبرمها مؤسسات ووزارات الدولة عند القيام بعملية الاستيرادات

²ينظر في ذلك:

- المصرف العراقي للتجارة، القوائم المالية الموحدة، 31 كانون الأول 2019، ص5.
- المصرف العراقي للتجارة اول مصرف عراقي يقوم بإصدار بطاقة فيزا في العراق، 2009.
- نحو نظام صيرفي متطور ، لقاء مع مدير عام المصرف العراقي للتجارة، جريدة الصباح، العدد (498)، آذار 2005.

مع الشركات العالمية ، وبعد تأسيس المصرف اخذ على عاتقه إدارة التعاملات مع الشركات الأجنبية من الناحية المالية وفتح الاعتمادات لتسديد قيمة عقود المؤسسات والوزارات من تخصيصاتها ومتابعة انجاز الصرف من صندوق تنمية العراق DFI الذي تجمع فيه الإيرادات المالية العراقية.

وقد كان تأسيس المصرف بإسناد ودعم دولي فقد تم بناء علاقات وطيدة مع ائتلاف مصرفي يتكون من أكثر من 134 مصرفا رئيسا تغطي 63 مدينة في 39 دولة في العالم لكي يشكل أساس قوي لشبكة البنوك المراسلة . وفي بداية التأسيس وافقت عشر مؤسسات مالية دولية كإتلاف مصرفي تشغيلي على توفير الدعم المطلوب والمساعدة في بدء تشغيل المصرف العراقي للتجارة لحين التمكن من الاعتماد على الذات ، وكان الدور الأساس لهذه المجموعة من المصارف هو إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المصرف العراقي للتجارة إلى المصدرين الدوليين ، فضلا على تجهيز المصرف بأحدث التقنيات المصرفية والمالية ، وتمثلت هذه المجموعة من المؤسسات المالية :

1. جي بي مورغان تشيس - ان أي - نيويورك JPMorgan Chase
 2. ستاندرد تشارترد- دبي Standard Chartered
 3. مجموعة استراليا ونيوزلاند المصرفية المحدودة (Australia and New Zealand Banking Group)
 4. بنك الكويت الوطني NBK
 5. آي إن جي بانك أي في - امستردام INJbank
 6. بنك طوكيو - متسيوبشي ي واف أي لمتد TOKYO
 7. كاليون - باريس Paris Caleon
 8. بيرشيهايبو - اند فيرينسبانك أي جي - ميونخ
 9. انتسيا سان باولو اسبي أي - تورت
- وقد تشاركت مع مجموعة مصارف أخرى هي ، سيتي بانك City Bank - نيويورك ، بنك اوستريا Bank Austria - فينا ، دوتشيه بنك Deutsche Bank - فرانكفورت ، فينانس بنك TürkiyeFinans - اسطنبول ، فورتس بنك BNP Paribas Fortis - بروكسل ، المؤسسة العربية المصرفية - البحرين ، بنك المشرق - دبي .

وبالرغم من الظروف الأمنية والسياسية الصعبة في تلك الفترة فان المصرف العراقي للتجارة يُعد أول مصرف عراقي يحصل على تسهيلات ائتمانية من مؤسسات مالية عالمية ، وهو من أوائل المصارف التي أصدرت بطاقات الائتمان (الفيزا الدولية) ، وخدمات الصراف الآلي ، وفي منتصف عام 2006 ادخل المصرف ولأول مرة في العراق نظام (مايداس بلس) **Midas Plus** للعمليات المصرفية الالكترونية من شركة مايسس . وقد بلغ مجموع قيمة خطابات الاعتماد للقطاع الخاص 210 مليون دولار في عام 2007 ، وهو ما يشكل نسبة 31 % من اجمالي الخطابات المصدرة .

وفي عام 2004 بلغت الأرباح الصافية المصرف 5.4 مليون دولار ، ارتفعت إلى 255.5 مليون دولار في نهاية 2007 . ، أن حوالي 80% من أعمال التمويل التجاري في العراق هي من حصة المصرف العراقي للتجارة ، ويحتل المرتبة الأولى بين البنوك العربية من حيث معدل التكلفة الى الدخل والمرتبة 332 عالمياً من حيث رأس المال من الدرجة الأولى ، قد أنشأ المصرف 28 فرعاً في جميع أنحاء العراق ، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية لجميع الزبائن بما في ذلك الشركات والأفراد والمؤسسات

الحكومية ، وكجزء من مساعيه المتواصلة لتوسيع قاعدة زبائنه والتوسع في أسواق جديدة. فقد قام المصرف العراقي للتجارة بزيادة رأسماله من 2.3 مليار دولار أمريكي (2.7 تريليون دينار عراقي) إلى 3 مليارات دولار (3.5 تريليون دينار عراقي) في ضوء نتائج أعماله للسنة 2019 بعد تدقيقها من قبل شركة التدقيق الدولية إرنست أند يونغ (Y&E) واستناداً لموافقة رئيس مجلس الوزراء العراقي .

ثانيا - الهيكل التنظيمي للمصرف :

يوضح المخطط اللاحق الهيكل التنظيمي للمصرف العراقي للتجارة (TBI) الذي يتألف من العديد من الأقسام والمديريات ذات العلاقة :

1. مجلس الإدارة : يتكون مجلس إدارة المصرف العراقي للتجارة من (5) أعضاء رئيس مجلس الإدارة وعضوية كلاً من الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة النفط ووزارة المالية ووزارة التجارة .

2. الدوائر والأقسام : توجد العديد من الدوائر والأقسام تؤدي نشاطاتها في المصرف وهي دوائر الإدارة، والعمليات

المصرفية الدولية، والتمويل التجاري، والشؤون القانونية
واسترداد الأموال، والحسابات والعمليات، وإدارة الديون
والمخاطر، والتخطيط والتطوير، ومراقبة الامتثال،
والخزانة والاستثمارات، والخدمات وتكنولوجيا
المعلومات.

مخطط (1) الهيكل التنظيمي للمصرف العراقي للتجارة



ثالثا- الفروع والمكاتب:

يضم المصرف 27 فرع فضلا على الإدارة العامة في بغداد لغاية عام 2019 وهذه الفروع هي : الرئيسي، جمعية الهلال الأحمر العراقي، مجلس النواب، المسبح، المنطقة الخضراء (الدولية)، مطار بغداد، التحرير، مول زيونة، وزارة النفط، اربيل، مجدي مول / اربيل، السليمانية، البصرة، النجف، مطار النجف الدولي، كربلاء، الناصرية، تكريت، الرمادي، الحلة، الكوت، العمارة، ماجدي مول / السليمانية، شركة نفط ميسان، بابل مول، هيبث خاتون، المكتب التمثيلي في سوق أبو ظبي المالي العالمي، فرع المملكة العربية السعودية.

وفي آذار 2019 تم تسجيل شركة تابعة للمصرف يمتلك المصرف العراقي للتجارة (99.88%) منها، وهي (شركة نوافذ المعلومات للدفع الالكتروني وتقنية المعلومات المحدودة) ويتركز نشاطها في خدمات الدفع الالكتروني³.

³المصرف العراقي للتجارة TBI، الموقع الرسمي www.tbi.com.iq

رابعا - أعمال ونشاطات المصرف:

يقدم المصرف العراقي للتجارة 12 خدمة مصرفيه لزبائنه وكالاتي.:

1. بطاقات الدفع الالكتروني: يقدم المصرف عدة بطاقات

دفع للتعاملات المالية سواء داخليا او خارجياً لزبائنه

ومنها :

بطاقة الماستر كارد، وبطاقة الفيزا بلاتينيوم،

وبطاقة الفيزا كلاسيك، وبطاقة الفيزا الذهبية،

وبطاقة الهدية، ونقاط البيع المباشر.

2. الحوالات المالية: يقوم المصرف العراقي للتجارة في

تنفيذ الحوالات الصادرة الى الخارج والحوالات الواردة

من الخارج عن باقي المصارف المحلية بامتيازات عده

وهي:

أ- امكانية تنفيذ واستلام الحوالات من والى كافة انحاء

العالم واستلام الحوالات وحسب الضوابط البنك

المركزي وقانون غسل الاموال .

ب- تقيد الحوالات الصادرة من حساب زبائننا الى الخارج

بحساب المستفيد نفس يوم التنفيذ.

ت- امكانية تنفيذ الحوالات بعملة (الدولار- اليورو- الباون- الفرنك السويسري- الين الياباني- الدرهم الاماراتي).

ث- امكانية تنفيذ الحوالات من اي فرع من فروع المصرف في العراق بنظام مصرفي ONLINE
ج- امكانية اصدار صكوك السفتجة الى جهات رسمية حسب طلبات مقدمة من جهات خارج العراق وحسب الية يتفق عليها .

3. التسهيلات الائتمانية: ان السياسة الائتمانية للمصرف والخدمات التي يقدمها المصرف كالآتي:.

أ- يقوم المصرف بمنح التسهيلات المصرفية بانواعها المتمثلة (حساب جاري مدين، قروض، اعتمادات، خطابات ضمان).

ب- تمويل المشاريع التي تتطلبها البنية التحتية (كهرباء، جسور، ماء، المستشفيات...الخ) والمشاريع السياحية والمشاريع الصناعية .

ت- تمويل استيراد التجار العراقيين من المواد الضرورية .

- ث- المشاركة مع المصارف العاملة في العراق سواء كانت حكومية او خاصة في تمويل القروض الضخمة التي لا يستطيع المصرف تمويلها بالكامل .
- ج- منح القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

4. خطابات الضمان: تعد الضمانات المصرفية هي أهم الوسائل لحماية الشركات ضد عدم تنفيذ العقود أو لضمان قدرة الطرف الآخر على الوفاء بالتزاماته المالية، يمكن أن تستخدم الضمانات لأغراض مختلفة .

5. الاعتمادات المستندية: هو أصلح وسيلة لضمان السداد في التجارة الدولية، مع دعم ائتماني مستقل وتوفر للمشتريين والبائعين قدرًا من الأمن من المخاطر التجارية.

6. حساب التوفير: هو عقد بين الزبون (الطرف الاول) والمصرف (الطرف الثاني) اذ يقوم الطرف الثاني بفتح حساب ادخار (حساب توفير) للطرف الاول الذي يقوم بايداع مبلغ من النقود في الحساب المفتوح بعملة الدينار او الحساب المفتوح بعملة الدولار (يمكن للزبون فتح حسابين للتوفير احدهما بعملة الدينار والاخر بعملة الدولار) مقابل الحصول على فائدة سنوية يتم اضافتها

في نهاية السنة المالية او عند غلق الحساب تحتسب وفق تعليمات المصرف وجدول اسعار العمليات المصرفية .

7. الحساب الجاري: هو الحساب الذي تدفع المبالغ المودعة فيه عند الطلب ويستخدم فيه دفتر الشيكات لسحب الاموال المودعة ويسمى حساباً جارياً لانه بطبيعته يكون متحركاً صعوداً وهبوطاً حسب طبيعة العمل وهذه الحركة تعكس نشاط الحساب وياتي منه تسميته بالحساب الجاري.

8. جُمار: عمدت ادارة المصرف العراقي للتجارة على اختيار هذا الاسم (جمار) واطلاقه على الخدمه الجديدة من المصرف والتي يتيح للزبائن ذوي الحاجة لخدمات خاصة من المصرف لتساعده على "التميز" أكثر بحسابه المصرفي ومنحه وظائف متعددة في مجريات حياته اليومية المليئة بالاعمال والتي تحتاج شريكاً فريداً يقدم له اساليب جديدة لتساعده .

9. قروض بسمايا: يعلن المصرف العراقي للتجارة عن منح قروض للمواطنين الراغبين بشراء وحدات سكنية في مدينة بسمايا .

10. توظيف الرواتب: الخدمات المعروضة للموظفين

لتوظيف رواتبهم في المصرف.

11. مركز جمانة: يقدم المصرف العراقي للتجارة باقة مميزة

وشاملة من الخدمات المصرفية عالية المستوى للنساء

من خلال افتتاح مركز جمانة المصرفي في محافظة النجف

الاشرف وبكوادر مصرفية نسائية مدربين ومتخصصين

لهذا المركز.

المبحث الثالث

المصرف العراقي للتجارة: الوضع المالي وتقويم

الاداء والمعوقات

اولا - الوضع المالي للمصرف العراقي للتجارة (2014 - 2019)⁴:

تعد ميزانية المصرف العراقي للتجارة بالدولار وليس بالدينار بسبب تأسيس هذا المصرف لإغراض تمويل استيرادات القطاع الخاص (الاعتماد المستندي ، خطابات الضمان) هذين النشاطين يعدان المرتكز الرئيس لإعمال المصرف بشكل أساس ، وبالنظر لتوفر المعلومات حول المدة المذكورة فقد تم التركيز عليها في تحليل الوضع المالي للمصرف وكما يوضح الجدول والشكل (1) :

1. عام 2014 : بلغ مجموع كل من الموجودات والمطلوبات

في نهاية عام 2014 ما مقداره 37.1 مليار دولار ، شكلت

فقرة النقد في الصندوق ولدى المصارف 80 % تقريبا من

⁴المصرف العراقي للتجارة TBI، الموقع الرسمي www.tbi.com.iq

إجمالي الموجودات ، وتوزعت ال 20 % الباقية بين الائتمان النقدي 2.7 مليار دولار للائتمان النقدي و 2.5 مليار دولار لفقرة مدينون و 1.1 مليار دولار للاستثمارات و 92.8 مليون دولار للموجودات الثابتة .أما مطلوبات المصرف فاحتلت فقرة الحسابات الجارية والودائع الأهمية النسبية الأكبر من إجمالي المطلوبات اذ بلغت 88.7 % وبمبلغ مقدار 32.9 مليار دولار ، ومليار دولار لراس المال المدفوع و 2.7 مليار دولار للاحتياطيات.

2. في عام 2015: وعلى اثر انخفاض الإيرادات النفطية وعدوان (داعش) اتجه إجمالي الموجودات والمطلوبات الى الانخفاض فقد بلغ 29 مليار دولار وبنسبة انخفاض عن عام 2014 مقدارها (8.1 -) ، وقد تم زيادة رأسمال المصرف في هذا العام إلى 1,750 مليار دولار.

3. في السنوات 2016 , 2017 اتجه إجمالي الموجودات والمطلوبات إلى الانخفاض حيث بلغ 19.7 مليار دولار و 19.5 مليار دولار على التوالي ، وقد تم زيادة رأسمال المصرف إلى 1.5 مليار دولار عام 2016 والى 2.3 مليار دولار عام 2017 ، هذا وقد تركزت الأهمية النسبية في

جانب المطلوبات للسنتين المذكورتين في فقرة الودائع اذ بلغت أكثر من 98 % من المطلوبات وتقريبا 82 % من إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية .

4. في السنوات 2018 و 2019 أخذ إجمالي الموجودات والمطلوبات بالتزايد النسبي حيث بلغ 21.1 مليار دولار و 28.8 مليار دولار على التوالي ، وكانت فقرة المستحق من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى هي ذات الأهمية النسبية الأكبر في جانب الموجودات في السنتين المذكورتين إذ بلغت 35 % في عام 2018 و 41.3 % في عام 2019 ، أما في جانب المطلوبات ، فان الأهمية النسبية للودائع كانت هي الأكبر بالنسبة الى إجمالي المطلوبات ، حيث بلغت 42.8 % في عام 2018 ، و 42.2 % عام 2019.

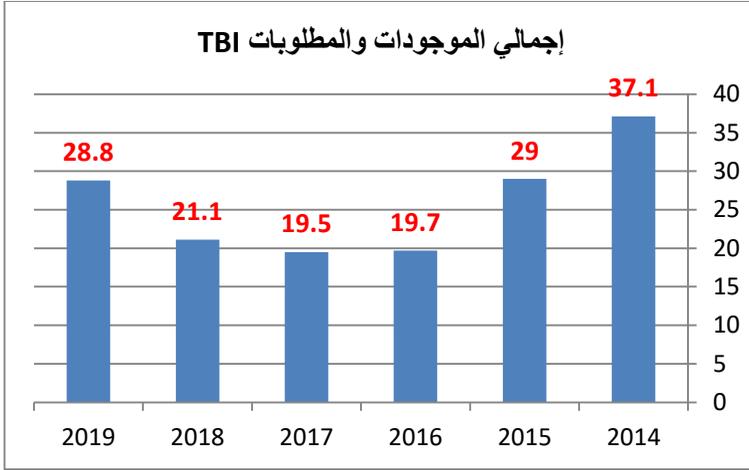
5. وقد حصل تطور كبير فيما يتعلق بزيادة رأس المال المدفوع للمصرف اذ ارتفع من 100 مليون دولار في سنة التأسيس 2003 الى مليار دولار عام 2014 والى 2.3 مليار دولار في عام 2019 ثم الى 3 مليار دولار في آذار 2020 .

جدول (2) إجمالي موجودات ومطلوبات ورأس المال للمصرف العراقي للتجارة
للمدة 2014 – 2019 (مليار دولار)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنة
28.8	21.1	19.5	19.7	29	37.1	إجمالي الموجودات والمطلوبات
2.3	2.3	2.3	1.5	1.7	1	رأس المال

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي للمصرف

العراقي للتجارة



ثانيا- تقييم أداء المصرف العراقي للتجارة

يتم تقييم الأداء المصرفي عن طريق العديد من المؤشرات والنسب المالية ومنها⁵:

1. نسب السيولة :

ان ارتفاع نسبة السيولة عن 30 % وهي النسبة المعيارية للسيولة ، يعني ان هناك أرصدة نقدية كثيرة معطلة وغير

⁵ينظر في ذلك:

- وزارة المالية، دليل ديوان الرقابة المالية سنة 1989 ص6.
- د.فريدي باز ، التحليل المالي للمصرف. النسب المالية في إدارة الموجودات والمطلوبات مجلة المصارف العربية العدد (164)المجلد 14\ آب 1994 ص16
- محمد إبراهيم التوايسه ، تحليل ومناقشة القوائم المالية- مركز طارق للخدمات الجامعية، الأردن، الطبعة الأولى 1989 ص95.

مستثمرة ، بالرغم من ان ارتفاع هذه النسبة يعطي ثقة وأمان اكبر بالنسبة للمودعين ، و تم قياس نسبة السيولة بالمؤشر الآتي:

$$\text{نسبة السيولة} = \left(\text{نقد في الصندوق ولدى المصارف} / \text{الحسابات الجارية والودائع} \right) * 100$$

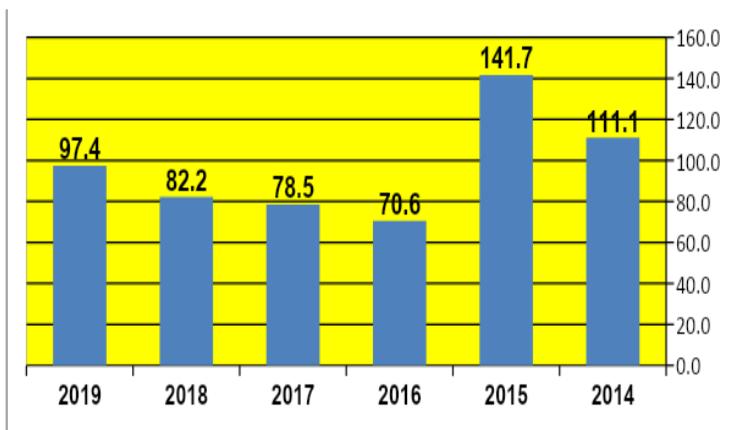
وقد كانت النتائج المحسوبة للسنوات 2014- 2019 كما يوضحها الجدول والشكل (3)

جدول (3) نسبة السيولة لدى المصرف العراقي للتجارة للسنوات 2014 – 2019 (%)

النسبة %	السنوات	النسبة %	السنوات
70.62	2017	97.40	2014
141.65	2018	82.21	2015
111.06	2019	78.49	2016
96.9	المتوسط		

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي للمصرف العراقي للتجارة

نسبة السيولة في TBI



يلاحظ من الجدول ان السنوات ولا سيما 2015 – 2017 كانت نسب السيولة منخفضة مقارنة بالسنوات الأخرى ويمكن ان يعزى هذا الى الاقتراض الحكومي او شراء المصارف للأوراق المالية الحكومية خلال الفترة التي عانت فيها الموازنة العامة من العجز.

2. العائد على الاستثمارات:

تم قياس العوائد على الاستثمارات للمدة المدروسة من خلال المؤشر الآتي والذي يبين نتائجه الجدول (4) .

عائد الاستثمارات = (فوائد الاستثمارات / مجموع الاستثمارات) * 100

جدول (4) عائد الاستثمارات في المصرف العراقي للتجارة للمدة 2014 – 2019 (%)

السنة	عائد الاستثمارات	السنة	عائد الاستثمارات
2014	5.03	2017	4.08
2015	4.10	2018	5.53
2016	3.99	2019	4.47
المتوسط		4.53	

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي للمصرف العراقي للتجارة

يلاحظ من الجدول ان نسب العوائد متقاربة خلال السنوات المدروسة متقاربة ومعدلها كان (4.53%) وقد كانت أعلى قيمة (5.53%) واقل قيمة (3.99%) في عامي 2018 و 2016 وان هذا العائد المنخفض للاستثمارات يعود لضعف الاستثمارات المالية نتيجة البيئة الاقتصادية التي تعاني من الركود.

3. الإيرادات

وهذه نسب أخرى الى جانب النسب في المؤشرين السابقين توضح العوائد المتحصل عليها من جراء الأنشطة المالية للمصرف وكما

يوضحها الجدول (5) والتي تم احتسابها على وفق المعادلات الآتية:

• نسبة إيرادات الاستثمارات والقروض = (الإيرادات / الاستثمارات والقروض) * 100

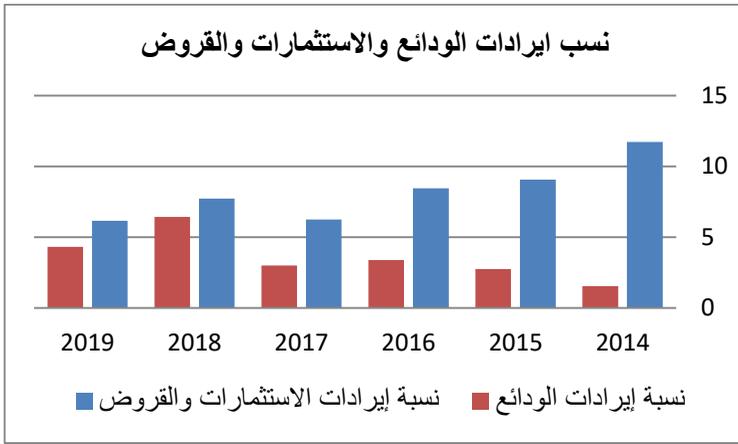
• نسبة إيرادات الودائع = (الإيرادات \ الودائع) * 100

جدول (5) نسبة الإيرادات في المصرف العراقي للتجارة للمدة 2014-2019
(%)

السنة	نسبة إيرادات الاستثمارات والقروض	نسبة إيرادات الودائع
2014	11.72	1.54
2015	9.07	2.75
2016	8.46	3.38
2017	6.24	3.00
2018	7.72	6.43
2019	6.17	4.33
المتوسط	8.23	3.57

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة



4. توظيف الأموال

تم قياس توظيف أموال المصرف من خلال خمسة مؤشرات للحصول على صورة واضحة عن التوظيف وكما يأتي:

- توظيف الأموال في الائتمان = (الائتمان النقدي / مجموع الموجودات) * 100
- توظيف الاموال في الاستثمارات = (الاستثمارات / مجموع الموجودات) * 100
- توظيف الاموال مقارنة براس المال والودائع = (الائتمان النقدي + الاستثمارات / الودائع + راس المال) * 100

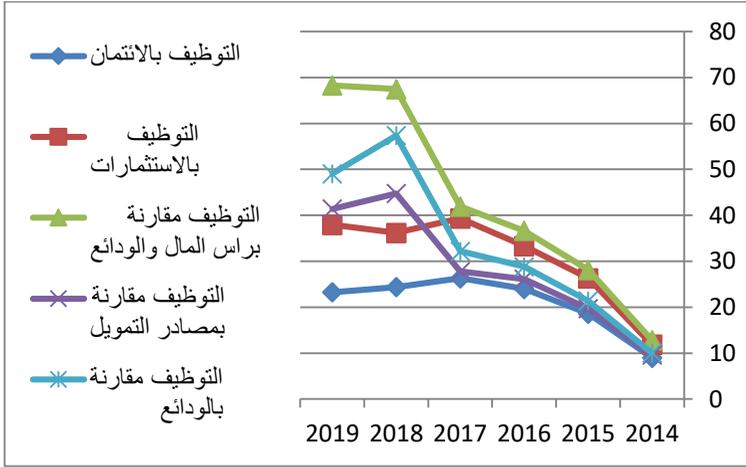
- التوظيف مقارنة بمصادر التمويل = (الائتمان النقدي / مصادر التمويل (راس المال + الاحتياطيات + الودائع) * 100
- توظيف الأموال مقارنة بالودائع = (القروض والسلف / مجموع الحسابات الجارية والودائع) * 100
-

جدول (6) توظيف الأموال في المصرف العراقي للتجارة للمدة 2014-
2019 (%)

التوظيف مقارنة بالودائع	التوظيف مقارنة بمصادر التمويل	التوظيف مقارنة براس المال والودائع	التوظيف بالاستثمارات	التوظيف بالائتمان	السنة
10.01	9.63	12.81	11.85	8.99	2014
21.36	19.68	28.12	26.30	18.60	2015
28.81	26.12	36.63	33.29	24.00	2016
32.17	27.76	41.92	39.32	26.29	2017
57.37	44.76	67.48	36.17	24.38	2018
49.05	41.40	68.27	37.92	23.25	2019
33.1	28.2	42.5	30.8	20.9	المتوسط

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة



يلاحظ من المؤشرات المختلفة في الجدول والشكل السابقين ومع تنوع دلالاتها بان هناك توسع في التوظيف خلال المدة المدروسة وهذا يعكس النشاط الذي يحاول المصرف جني العوائد من خلال توظيف أمواله في أبواب منح القروض والسلف والاستثمارات .

5. متانة راس المال

تم حساب متانة راس المال بالاستناد الى عدة مؤشرات تعتمد المقارنة بين راس المال والاحتياطيات مع الائتمان النقدي والاستثمارات وكذلك ودائع العملاء وكما يأتي:

• متانة راس المال مقارنة بالائتمان والاستثمارات = (راس

المال + الاحتياطي / الائتمان النقدي

+ الاستثمارات) * 100

• متانة راس المال مقارنة بالودائع = (راس المال +

الاحتياطي / مجموع الحسابات الجارية

والودائع) * 100

• متانة راس المال مقارنة بالائتمان = (راس المال +

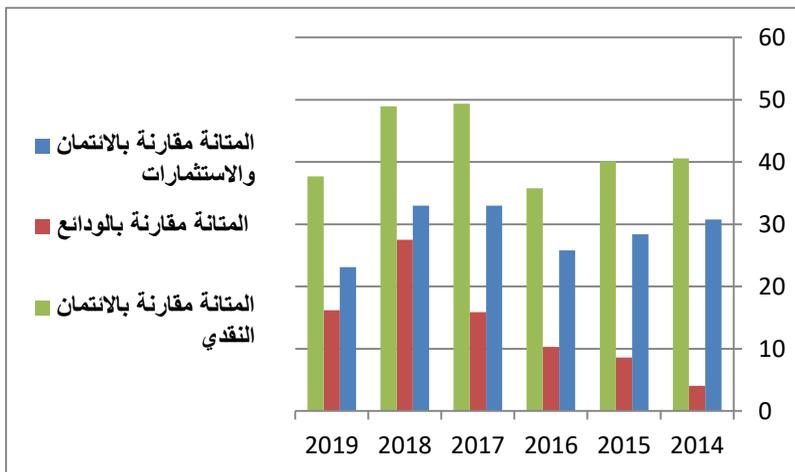
الاحتياطي / الائتمان النقدي) * 100

ويظهر الجدول والشكل الآتيين نتائج هذه المؤشرات

جدول (7) متانة راس المال للمصرف العراقي للتجارة للمدة
2014 - 2019 (%)

المتانة مقارنة بالائتمان النقدي	المتانة مقارنة بالودائع	المتانة مقارنة بالائتمان والاستثمارات	السنة
40.58	4.06	30.78	2014
40.10	8.57	28.37	2015
35.77	10.31	25.78	2016
49.34	15.87	32.99	2017
48.95	27.52	33.00	2018
37.67	16.19	23.09	2019
42.06	13.75	29.00	المتوسط

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي
للمصرف العراقي للتجارة



يلاحظ من الجدول السابق ان مؤشر متانة راس المال مقارنة بالائتمان والاستثمار كان نسبة عالية إذ بلغ متوسطها (29%) في حين كانت متانة راس المال أمام الودائع منخفضة في بداية المدة وبدأت ترتفع تدريجيا وكان معدلها هو (13.75%) بينما عند مقارنة المتانة مع الائتمان النقدي فانه اظهر نسبا عالية بلغ معدلها (42.06%)، ان ارتفاع نسب المؤشرات عموما ناجم عن الزيادات في راس المال والاحتياطيات والتحفظ في منح القروض والاستثمارات وتفضيل الحفاظ على نسبة سيولة عالية كما مر بنا سابقا.

ثالثاً : تطبيق نظامي (UBPR و CRAFTE) على أداء

المصرف العراقي للتجارة (TBI) للمدة 2014-2019

1- معايير تقارير الأداء المصرفي الموحد (UBPR) :

من بين مجموعة كبيرة من معايير لقياس الأداء المصرفي الذي استخدمها الكثير من الاكاديمين والخبراء على حد سواء هي المقاييس التقليدية المتمثلة (معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على حقوق الملكية ، معدل الدخل إلى الكلفة)⁶:

1. معدل العائد على الموجودات (Return On Assets) :

هو الدخل الصافي للسنة مقسوماً على إجمالي الموجودات ، وعادة متوسط القيمة خلال السنة .

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / مجموع

الموجودات

2. معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity) :

هو قياس الأداء الداخلي لقيمة حقوق الملكية والأكثر شيوعاً في قياس أداء المصارف .

⁶REPORT EUROPEAN CENTRAL BANK , HOW TO MEASURE BANK PERFORMANCE , SEPTEMBER , 2010, P8-9 .

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/اجمالي
حقوق الملكية

3. معدل الدخل إلى الكلفة (Cost To Income) : قدرة
المصارف على توليد الإرباح من خلال تدفق الإيرادات
المتوفرة لدى المصرف .

معدل الدخل إلى الكلفة = إيرادات تشغيلية/مصاريف
تشغيلية

وعند تطبيق هذه المؤشرات في المصرف العراقي للتجارة
(TBI) وفقا لنظام تقارير الأداء المصرفي الموحد للمدة
من 2014-2019 كانت النتائج كما موضحة في الجدول
اللاحق .

جدول (8) مؤشرات تقييم الأداء المصرفي لمصرف التجارة العراقي
للمدة 2014- 2019 %

متوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشرات
0.014	0.02	0.008	0.02	0.02	0.005	0.01	معدل العائد على الموجودات
0.11	0.15	0.06	0.11	0.15	0.04	0.12	معدل العائد على حقوق الملكية
5.8	5.70	8.08	8.08	12.4	0.13	0.15	معدل الدخل إلى الكلفة

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي للمصرف العراقي للتجارة

أ- اذ بلغ أعلى معدل عائد على الموجودات هو (0.008) وذلك في عام 2018 بسبب ارتفاع القيمة العادلة لموجودات المصرف العراقي للتجارة مقارنة ببقية سنوات عينه الدراسة لما يؤشر إلى التركيز على الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تخفض من قيم الموجودات والتي بلغت عام 2018 (17%) من إجمالي

الموجودات ، وبلغ المتوسط للمدة 2014 – 2019 ما مقداره 0.014 .

ب- وبلغ أعلى معدل عائد لحقوق الملكية هو عامي (2016،2019) مقارنة ببقية سنوات عينه الدراسة بسبب توجيهات البنك المركزي العراقي للمصارف نحو ارتفاع الحقوق الملكية لجميع المصارف لما تحقق من سلامة مالية واستقرار مصرفي للزبائن ، فضلاً عن مواكبة التطورات المصرفية العالمية بمعايير بازل3 نحو زيادة حقوق الملكية او المساهمين التي تؤدي تحقق الملاءة المالية للقطاع المصرفي عموماً والمصرف العراقي للتجارة خصوصاً ، وكان متوسط المدة للمؤشر أعلاه هو 0.11 .

ت- بلغ أعلى معدل دخل إلى الكلفة هو في عام 2016 ويعود السبب إلى تقليل المصاريف التشغيلية بعد استبعاد النفقات غير الضرورية نحو تحقيق مستوى عالي من الإيرادات التشغيلية ، وحققت هذا المؤشر أعلى متوسط للمدة المذكورة من بين المؤشرات الثلاثة وهو (5.8) .

2- نظام تقييم اداء CRAFTE:

إن نظم الرقابة المصرفية تعتمد على عناصر أساسية في طبيعة العمل المصرفي وسياسات تشغيله وإدارته لغرض تقييم كفاءة أداء هذه المصارف حماية للنظام المصرفي والمالي للبلد ، وهذا النظام تشير حروفه الأولى إلى كلمة (CRAFTE) إذ كل حرف يشير إلى عنصر مختلف وهو يحدد التقييم ودرجة المخاطر والجودة الكلية للمصارف من خلال عناصرها الستة التي تشير إلى⁷:

1. حوكمة الشركات (Corporate Governance):

انصرف مفهوم الحوكمة وبشكل خاص حوكمة الشركات إلى انه يمثل مستوى من التعامل مع المشكلات الناشئة عن الفصل بين الملكية الخاصة والإدارة ، وان أقصى نماذج الحوكمة في الإدارة الحكومية التي توضح انفصال الملكية العامة عن الجهاز الإداري الحكومي تمثلها (فضلاً عن الشركات العامة أو القطاع العام) استقلالية البنوك المركزية في بلدان العالم اليوم والكيفية التي تدار فيها الحقوق والمسؤوليات العامة من حيث قوة التعامل مع

⁷www.frsglobal.com

الفئات المؤثرة والمتأثرة بعمل السلطة النقدية ، ونقصد هنا أصحاب المصلحة العامة من متخذي القرارات الحكومية ، وذلك بجعل الاستقلالية فعل يحقق الانسجام والتواصل في بلوغ أهداف السياسة النقدية جراء فصل إدارة السلطة النقدية عن الملكية العامة ومن هذه الدول البنك المركزي العراقي وفق قانونه رقم 56 لسنة 2004⁸.

2. إدارة المخاطر (Risk Management):

إن موضوع إدارة المخاطر أصبح محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية أو السلطات النقدية بل أيضاً استحوذ على اهتمام المؤسسات المالية (IMF) (WB) ومجموعة العشر التي تعتبر هي المنظمة الأساسية للعولمة المالية والداعمة الأساسية لها.. وبالأخص منها لجنة بازل للرقابة المصرفية ، لذلك فإن إدارة المخاطر المصرفية أصبحت من الموضوعات الأساسية التي ركز عليها أصحاب الشأن من المصرفيين والسلطات الرقابية . لذلك فإن اللجنة

⁸د.مظهر مجد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ،بيت الحكمة ، الطبعة الاولى، 2012 ، ص 17

المذكورة قامت بدراسة وتحليل أسباب الأزمات المصرفية التي عصفت بمعظم دول العالم وأتضح أن من أهم أسباب تلك الأزمات هي:

أ- عدم إمكانية هذه المؤسسات من إدارة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها.

ب- ضعف الرقابة الداخلية والخارجية (السلطات الرقابية الوطنية)⁹.

3. جودة الموجودات (Asset Quality): تستند جودة

موجودات المصرف على فاعلية إدارة الموجودات وعلى الأخص إدارة تسهيلات الائتمان ويمكن إدراك جودة الموجودات من خلال تطبيق المقاييس الآتية¹⁰:

أ- تبني إستراتيجيات وسياسات ملائمة لنشر المخاطر وتوزيعها .

⁹فريهان عبد الحفيظ يوسف، ادارة المخاطر المصرفية ، بحث منشور في كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ، 2008 ، ص 2

¹⁰ صلاح الدين مجد امين الامام ، صادق راشد الشمري ، تفعيل انظمة الرقابة المصرفية في ظل المعايير الدولية CRAFT نموذجاً 4 بحث منشور في مجلة لإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون ، 2011، ص367

- ب- تقييم المكونات والاتجاهات لمحافظ الموجودات .
- ت- قياس تركيز الموجودات وبالأخص تركيز الائتمان .
- ث- تقييم تصنيف الموجودات وتخصيص مخصصات كافيها .

4. الرافعة المالية – رأس المال – السيولة (Financial

Leverage – Capital And Liquidity) : ويقصد بالرفع المالي التغير الذي يحدث في صافي الربح المتاح للمالكين من جراء تغير معين في صافي ربح العمليات ، وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة ، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة . ويعبر مصطلح السيولة عن تلك النسب التي تقيس مقدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (المطلوبات المتداولة) مما لديها من نقد وموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية قصيرة نسبياً (الموجودات

المتداولة)¹¹. ويعبر رأس المال المصرف عن الموجودات الصافية للمصرف ويضم الاستثمارات إضافة إلى المكاسب والأرباح¹².

5. **الشفافية (Transparency) :** ظهر مفهوم الشفافية وشاع تداوله نتيجة الأزمات التي عصفت ببعض دول العالم سواء كانت هذه الأزمات مالية أو سياسية أو اجتماعية ، إذ يرى بعض الباحثين إن أي أزمة مالية تبدأ مسؤولياتها من خلال ضعف كبير في الشفافية ، وتمثل الشفافية في معناها العام منح المواطنين كافة حقوقهم في المشاركة والتأثير في عملية صنع القرار عبر فسخ المجال إمامهم لممارسة حق الاطلاع . إما بالمفهوم المصرفي فيقصد بها النظام والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات

¹¹ منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الطبعة السادسة ، 2011 ، ص614- ص74

¹² صادق راشد الشمري، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية ، مطبعة الفرح ، الطبعة الاولى ، 2008 ، ص170

الإفصاح عن نشاطات وإجراءات وأهداف ونتائج القطاع المصرفي¹³.

6. الربحية (Earning) : لكل نشاط اقتصادي يمارسه البشر مخاطر ، وكلما كانت هناك مخاطر فانه يتعين إن يكون هناك أيضا إرباح مساوية ومعادلة لها تماماً طبقاً للمعادلة الشهيرة والتي تتضمن الربحية = المخاطرة ومن ثم فان المصرف الذي يقوم بمنح الائتمان المصرفي يتحمل مجموعة من المخاطر وبالتالي عليه إن يقوم بتحقيق إرباح لتغطيتها فضلاً عن إن طبيعة النشاط المصرفي تستلزم إن تكون هذه الأرباح أعلى في معدلاتها وقيمها من معدلات وقيم التكاليف الخاصة بإدارة النشاط المصرفي¹⁴.

¹³سالم مجد عبود، الازمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد 20 ، ص. 14 ، 2009

¹⁴صادق راشد الشمري، مصدر سابق ص41.

3- تطبيق نظام تقييم الأداء (CRAFTE) على المصرف العراقي للتجارة للمدة من 2014-2019

1. **حوكمة المصرف C:** ان الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة ، بالاضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الاخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال او عن خطأ . كما ان الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المصرف على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية الموحدة إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المصرف او إيقاف عملياتها او عدم وجود اي بديل واقعي اخر سوى القيام بذلك، وان المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمصرف¹⁵.

¹⁵المصرف العراقي للتجارة ، البيانات المالية لعام 2019 ، ص 3

2. إدارة المخاطر R:

أ- مخاطر الائتمان:

جدول (9) مخاطر الائتمان في المصرف العراقي للتجارة (TBI) للمدة

2019-2014

نوع مخاطرة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المت وسط %
أرصدة لدى البنوك المركزية العراقي ومصارف أخرى	26195 271	16331 803	12656 599	10948 238.	5323 016	5.332 987	12.7 8
أوراق مالية استثمار	86160 6	17914 62	18347 89	25349 39	2466 082	2051 036	9.83
قروض وتسليفات الزبائن	27216 58	43367 61	59122 78	65179 08	5157 252	6695 654	5.22
موجودات أخرى	18188 1	41051 6	20540 6	26183 1	3485 76	5119 00	1.49

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة

ب-مخاطر السوق: تتمثل مخاطر السوق بالتغيرات التي قد تنشأ في اسعار السوق مثل معدلات الفائدة ، اسعار الاسهم، اسعار صرف العملات الاجنبية التي قد تؤثر على ايرادات المصرف او على ادواته المالية .ان هدف ادارة مخاطر السوق يتمثل في ادارة وضبط انظمة مخاطر السوق ضمن حدود مقبولة مع الحفاظ على فعالية مستوى مردود المخاطر.

ت-مخاطر السيولة: تتمثل بالصعوبات التي قد يواجهها المصرف للايفاء بالتزاماته المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها بتسليم النقد او موجودات مالية اخرى.

ث-مخاطر التشغيل: هي مخاطر الخسارة المباشرة او غير مباشرة الناتجة عن انتشار الاوراق المالية من عمليات داخلية غير كافية او مقصرة او خطأ بشري او تعطل الانظمة او بسبب احداث خارجية غير تلك المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والسيولة والسوق وكذلك المخاطر الناتجة عن المتطلبات القانونية والتنظيمية ومعايير السلوك العامة للشركات.

3. جودة الموجودات: يقاس هذا المؤشر من خلال ثلاث

نسب كالآتي وهي:

أ- نسبة القروض الغير العاملة / اجمالي القروض.

ب- نسبة القروض الغير عاملة / اجمالي الموجودات.

ت- نسبة صافي القروض غير العاملة / راس المال.

جدول (10) جودة الموجودات في المصرف العراقي

للتجارة للمدة 2014-2019 %

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	النسبة / سنة
0.45	0.41	0.48	0.51	0.57	0.39	0.33	القروض الغير العاملة / اجمالي القروض
0.005	0.00 7	0.00 4	0.00 9	0.00 7	0.00 3	0.00 1	نسبة القروض الغير عاملة / اجمالي الموجودات
0.03	0.01	0.01	0.03	0.04	0.06	0.02	صافي القروض غير العاملة / راس المال

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة

4. الرافعة المالية

تم قياس الرافعة المالية من خلال مؤشرين هما:

الرافعة المالية وفقا للودائع الاجمالية=(اجمالي الحسابات

الجارية والودائع\ راس المال المدفوع)*100

الرافعة المالية وفقا للموجودات=(مجموع الموجودات\ راس

المال المدفوع)*100

وكانت النتائج كالآتي

جدول (11) الرافعة المالية للمصرف العراقي للتجارة للمدة 2014-

2019 %

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر / السنة
1.20	581	383	677	1095	1352	3170	الرافعة المالية للودائع
1.56	1226	901	822	1314	1552	3535	الرافعة المالية للموجودات

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة

يلاحظ ان المؤشرين كانت نسبتهما مرتفعة في بداية المدة المدروسة سواء تلك التي تم الاعتماد في احتسابها على الودائع او الموجودات مقارنة براس المال وبلغ المتوسط لهما على التوالي (1209.66%) و (1558.33%).

5. **الشفافية T:** تمثل الشفافية في المصرف العنصر المهم

والرئيس في تقديم البيانات والمعلومات ومتابعة كل التطورات المالية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ، فضلاً عن المعايير الدولية مثل لجنة بازل وبنك التسويات وكذلك المؤسسة الدولية للمدفوعات الالكترونية .

6. **الربحية:** تم قياس نسبة الأرباح بمؤشرين هما معدل

ربحية راس المال او العائد على راس المال المستثمر والذي يعبر عن قياس الربح وكفاءة التشغيل ويمكن وصفه بالاختبار الاولي للكفاءة الإدارية وتم قياسه بالمشر الآتي:

معدل ربحية راس المال = (صافي الربح \ راس المال المستثمر)*100

والمؤشر الثاني هو معدل العائد على الودائع والذي يؤشر المردودات الربحية من الودائع ومدى استثمارها في أنشطة المصرف وكالاتي:

معدل العائد على الودائع = (صافي الربح \ اجمالي الودائع) * 100

والجول الاتي يظهر نتائج المؤشرين.

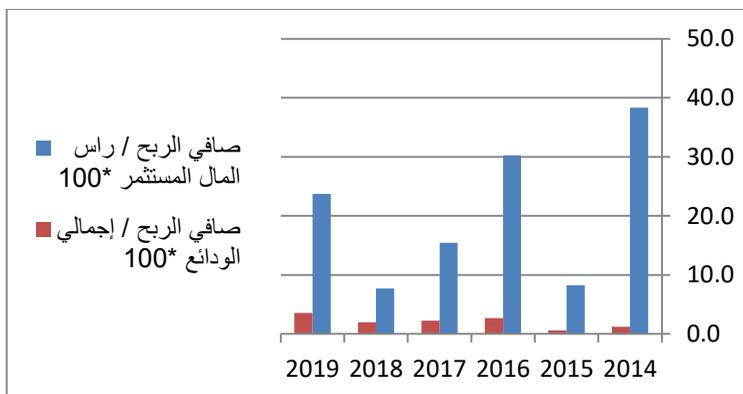
جدول (12) الربحية في المصرف العراقي للتجارة للمدة 2014-

2019 %

المتوسط	2019	2018	2017	2016	2015	2014	المؤشر / السنة
20.6	23.71	7.67	15.44	30.24	8.23	38.34	صافي الربح / رأس المال المستثمر 100*
2.0	3.57	1.96	2.27	2.7	0.6	1.2	صافي الربح / إجمالي الودائع 100*

المصدر: تم احتسابها من الباحثين بالاعتماد على تقارير المركز المالي

للمصرف العراقي للتجارة



يلاحظ الانخفاض الواضح على المعيار الأول انه في عام 2015 و 2017 وذلك بسبب حصول زيادات في راس المال للمصرف في هذين العامين فضلا عن انخفاض الأرباح المكتسبة مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا ما اظهره المعيار الثاني ، ويلاحظ ان معدل العائد على راس المال جيد اذ كان معدله (20.6%) بينما العائد على الودائع كان منخفضا اذ بلغ متوسطه خلال المدة المدروسة هو (2.05%).

رابعا: مشاكل ومعوقات القطاع المصرفي

ان تقويم أداء أي مصرف عراقي يتطلب إعطاء صورة واضحة عن المشاكل التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي بمجمله لأنه جزء

منه ويقع ضمن البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يتعامل معها
وهنا لا بد من الإشارة الى ملخص لهذه المشاكل والمعوقات وكما
يأتي¹⁶ :

- 1- تشكل الكثافة المصرفية ما يقرب من (35000) نسمة
للفرع الواحد وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة الاعتيادية
و هي (10000) نسمة والذي يعني صعوبة حصول
المواطن على التعاملات المصرفية الكافية بسهولة ويسر.
- 2- من المشاكل الأساسية التي يعاني منها الجهاز المصرفي
التجاري العراقي هي عدم وجود المؤسسات المصرفية
الساندة كشركات التأمين على الودائع والتأمين على
القروض ومؤسسات تقويم المخاطر والتصنيف
الائتماني.

¹⁶ ينظر في ذلك:

- د. حيدر طعمة ، القطاع المصرفي في العراق وتحديات الإصلاح والتطوير، مركز
الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2015.
- موفق حسن محمود ، القطاع المصرفي واقعه وكيفية النهوض به، الحوار
المتمدن، 2015.
- اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العراقي، www.uabonline.org

3- يعد تقديم الخدمة المصرفية اهم السمات التي يجب ان تتميز بها المصارف التجارية ولا بد من الإشارة الى ان قانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) أتاح للمصارف التجارية تقديم أكثر من (50) خدمة في المادة (27) منه علما ان المصارف العراقية تقدم حوالي (20) خدمة فقط وهي قليلة مقارنة بما يتطلبه الاقتصاد العراقي من خدمات.

4- تعمل المؤسسات الحكومية على التحيز ضد المصارف الاهلية والعمل على احتكار الاعمال المصرفية ضمن المصارف الحكومية الا ما ندر مما يحد من توسع تلك المصارف لان اغلب الأنشطة هي أنشطة حكومية تعتمد على الموازنة العامة للدولة.

5- الإجراءات المعقدة التي تتبعها المصارف في منح القروض اذ انها تفرض ضمانات وإجراءات امان ورهون وكفالات وقيود كبيرة على المقترضين مما يحد من وصولهم الى القروض لاسيما ممن لا تيسر لهم تلك الضمانات المطلوبة، وترتب عليه انخفاض القروض الممنوحة اذ ان نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج المحلي الإجمالي لا

تتجاوز (10%) وهي نسبة متدنية جدا مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا اذ تتعدى هذه النسبة (55%).

6- التخلف الكبير في العمل المصرفي وقلة عدد الفروع المصرفية وقلة استخدام الصراف الالي ومواقع البنوك الالكترونية في العراق الامر الذي يتضافر مع تخلف الوعي المصرفي لدى المواطن العراقي على خلق مشكلة مركبة يصعب التخلص منها، اذ تصل نسبة من لا يمتلكون حسابات مصرفية الى (80%) من سكان البلاد.

7- إضاعة المصارف لفرص استثمار واعدة في الاقتصاد العرقي ممن خلال مراكمتها للسيولة وعدم التوجه لإقراضها وذلك بسبب الافراط في التحوط من مخاطر عدم السداد وقيود الضمانات الكثيرة التي اشرفنا لها انفا.

8- الفارق الكبير بين سعر الفائدة على الإيداع وسعر الفائدة على الإقراض والتي تدعى باسم نسبة الانتشار Spread Ratio اذ تصل الى (10%) وهو ما يزيد ربحية المصارف بدلا من تخفيضه تشجيعا للإقراض، وهنا لابد من التنويه الى ان هذه النسبة منخفضة جدا في الدول المتقدمة

- واحيانا قد تصل الى نقطة واحدة، وان كانت حوالي (5%) في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- 9- مشكلة عدم تسديد أقساط الديون والفوائد التي بذمة المدينين والمقترضين من المصارف والذي يزيد من عبء المصارف وتحملها مخاطرة كبيرة في هذا الميدان ويربك خططها في ميدان السيولة وغيرها.
- 10- ترهل الأجهزة الإدارية للمصارف ولاسيما الحكومية منها ووجود اعداد غير قليلة من الموظفين والعاملين الذين يشكلون عبءا وظيفيا وماليا عليها مما يشكل بطالة مقنعة في عملها.
- 11- عدم اتخاذ خطوات جدية في الإصلاح المصرفي والاكتفاء بخطوات بسيطة في هذا الاتجاه.
- 12- وجود بعض القيود القانونية التي تحجم العمل المصرفي فضلا عن عدم وجود خطط استراتيجية للتطوير المصرفي والتحول نحو القطاع الخاص.
- 13- هناك العديد من المصارف الاهلية تكتفي بما تحصل عليه من أرباح من خلال الاشتراك في نافذة بيع الدولار في البنك المركزي دون السعي والتقدم في العمل المصرفي

لتقديم خدماتها الى الزبائن والمؤسسات والتي يمكن وصفها بظاهرة الكسل المصرفي Lazy Banking.

14- ضعف ارتباط اغلب المصارف العراقية بالمنظومة المصرفية العالمية.

15- وجود قطاع مالي ونقدي موازي غير مسجل منافس للمصارف يمثله الصرافون الذين يقومون بمنح القروض وبالعمليات المالية الكبيرة (حوالات داخلية وخارجية وصيرفية) تتم خارج الاطار الرسمي وتنجم عنها عمولات ضخمة في ظل رقابة ضعيفة ينعكس اثرها على اضعاف العمل المصرفي الرسمي.

16- الفساد المالي والإداري الذي يعم المؤسسات الحكومية ومنها المصارف والذي قد يصل أحيانا الى مستويات رفيعة في بعض المصارف مما يعرق لعمل المصارف ويحرفها عن مسارها ويولد المزيد من المشاكل المالية والادارية.

17- لم يسلم المصرف العراقي للتجارة من مشاكل الفساد اذ ان هناك تهمة فساد موجهة الى ادارته العليا السابقة ووجود تحقيقات من جهات متعددة ومن بين المشتكين المصرف نفسه ضد الرئيس السابق لمجلس ادارته وهذه

المشاكل تسبب التخوف والقلق وعدم الثقة تجاه
المصرف ولاسيما من العالم الخارجي¹⁷.

¹⁷فيصل الهيمص، المصرف العراقي للتجارة قوة مالية لها وزنها، جريدة المدى، العدد (4027)، 26 ايلول 2017.

الخاتمة

تأسس المصرف العراقي للتجارة لتنفيذ العمليات المالية المترتبة على الاستيرادات والصادرات في التجارة الخارجية للعراق في عام 2003، ويدير المصرف من مجلس إدارة يتكون من خمسة أعضاء هم كل من رئيس المجلس وممثلين من مجلس الوزراء ووزارات المالية والنفط والتجارة. ويقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية لزبائنه. وقد وضحت جوانب تقويم أداء المصرف وجود نسب عالية للسيولة لديه والتي تؤثر خط ضمان للمودعين وتلبية طلباتهم في الحسابات الجارية والتوفير ويمكن النظر اليه على انه انحسار في الإقراض ومنح الائتمان من قبله، وكذلك فيما يتعلق بمؤشر الربحية فانها كانت عالية مقارنة براس المال اذ بلغ متوسطها للمدة 2014 – 2019 حوالي (20.6%) وكذلك في مقياس معدل العائد على الودائع الذي بلغ متوسطه (2.05%) ومعدل العائد على الاستثمارات بنسبة (4.53%) ، وكانت نسبة الإيرادات أيضا مقبولة اذ بلغت مقارنة بالاستثمارات والقروض حوالي (8.23%) ومقارنة بالودائع (3.57%)، اما مؤشر توظيف الأموال فان معدل متوسطات المعايير الخمسة المستخدمة للفترة المدروسة بلغ (31.1%) والذي يشير الى ان

التوظيف يمكن ان يكون افضل بالرغم من التوسع الذي يحاول المصرف جني العوائد منه. ولا بد من التركيز على مؤشر متانة راس المال الذي جاء عاليا مقارنة بالائتمان النقدي الذي بلغ متوسطه (42.06%) وكذلك مقارنة بالودائع (13.75%) الذي تجاوز المقاييس العالمية. وقد تم تطبيق نظامي (UBPR) و (CRAFTE) في تقويم الأداء على مصرف التجارة العراقي وكانت نتائجهما مرضية في اغلب المعايير.

وبناءً على ما تقدم فان الدراسة وفي ضوء المعايير انفة الذكر تقترح التوسع في الائتمان ومنح القروض للشركات والافراد وذلك لتخطي الوضع الاقتصادي الراكد الذي يمر به البلد نتيجة ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط والمشاكل الاخرى التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، وكذلك للتخلص من السيولة المتراكمة لدى المصرف التي اشرت وجودها المعايير المدروسة، وكذلك التوسع في عدد الفروع المصرفية له للوصول الى اغلب المدن والاقضية المهمة التي لا توجد له فيها فروع لايصال خدماته الى المواطنين لمنافسة المصارف الحكومية والأهلية هناك والتي تمتد فروعها الى ابعد المناطق لاسيما الرافدين والرشيدي وكذلك لاستيعاب اكبر عدد من الموظفين والعاملين للتقليل من البطالة وأيضا الوصول

الى هذه المناطق لساعدة موظفي القطاع الحكومي والخاص في توطين رواتبهم عليه، ولابد من العمل على نشر أجهزة الصراف الالي في المؤسسات الحكومية المهمة لتسهيل استلام الموظفين لرواتبهم منها وما يحققه ذلك من عوائد للمصرف.

المصادر

1. اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي العراقي،
www.uabonline.org
2. جريدة الصباح ، نحو نظام صيرفي متطور ، لقاء مع مدير
عام المصرف العراقي للتجارة ، العدد (498) ، اذار 2005.
3. د. حيدر طعمة ، القطاع المصرفي في العراق وتحديات
الإصلاح والتطوير، مركز الفرات للتنمية والدراسات
الاستراتيجية، 2015.
4. د.فريدي باز ، التحليل المالي للمصرف. النسب المالية فتي
أدارة الموجودات والمطلوبات مجلة المصارف العربية
العدد (164)المجلد 14 آب \ 1994
5. سالم محمد عبود،الازمة المالية العالمية بين مبدأ الافصاح
والشفافية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،
المجلد الثاني ، العدد 20 ، 2009
6. صادق راشد الشمري ، ادارة المصارف الواقع
والتطبيقات العلمية ، مطبعة الفرح ، الطبعة الاولى
2008،
7. صلاح الدين محمد امين الامام ، صادق راشد الشمري ،
تفعيل انظمة الرقابة المصرفية في ظل المعايير الدولية
CRAFTE نموذجاً 4 بحث منشور في مجلة الإدارة

- والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون ،
2011
8. عبدالحسين الغالي وكاظم الاعرجي ، اساسيات النقود
والبنوك، مطبعة النبراس، النجف الاشرف، 2015.
9. فريهان عبد الحفيظ يوسف، ادارة المخاطر المصرفية ،
بحث منشور في كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة
الاسراء ، 2008 .
10. فلاح حسن ثويني ، الموجز في تطور النقود والمصارف
في العراق منذ الألف الثالث قبل الميلاد حتى الألف
الثالث بعد الميلاد ، ط1 ، دار الرفاه للطباعة والنشر ،
بغداد ، 2010 . ص 191 .
11. فيصل الهيمص، المصرف العراقي للتجارة قوة مالية لها
وزنها، جريدة المدى، العدد (4027)، 26 ايلول 2017.
12. مجد إبراهيم التوايسه ، تحليل ومناقشة القوائم المالية-
مركز طارق للخدمات الجامعية، الأردن، الطبعة
الأولى 1989.
13. المصرف العراقي للتجارة، بيانات المركز المالي لسنوات
مختلفة.
14. المصرف العراقي للتجارة، القوائم المالية الموحدة، 31
كانون الأول 2019
15. المصرف العراقي للتجارة اول مصرف عراقي يقوم بإصدار
بطاقة فيزا في العراق، 2009.

16. المصرف العراقي للتجارة TBI، الموقع الرسمي
.www.tbi.com.iq
17. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار
الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت
الحكمة، الطبعة الاولى، 2012
18. منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر
، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، 2011
19. موفق حسن محمود، القطاع المصرفي واقعه وكيفية
النهوض به، الحوار المتمدن، 2015.
20. وزارة المالية، دليل ديوان الرقابة المالية سنة 0898
21. REPORT EUROPEAN CENTRAL BANK , HOW
TO MEASURE BANK PERFORMANCE ,
SEPTEMBER , 2010.
22. www.frsglobal.com

المصرف العراقي للتجارة(TBI): دراسة تحليلية



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرفادين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

009647826222246

ص.ب. 252

